

تفاؤل الحريري يقابله صمت بري

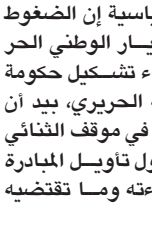
أمام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بتشكيل حكومة في مهلة أسبوعين وفق خارطة طريق فرنسية نصت على تشكيل حكومة "بمهلة محددة" تنكب على إجراء إصلاحات ملحة للحصول على دعم المجتمع الدولي.

وأثر اعتذار أدب، منح ماكرون في 27 سبتمبر القوى السياسية مهلة جديدة من "أربعة إلى ستة أسابيع" لتشكيل حكومة، منتهماً الطبقة السياسية التي فشلت في تسهيل التوافق بـ"خيانة جماعية".

وقال الحريري في بيان "هذه هي تعويم مبادرة الرئيس ماكرون، لأنها الفرصة الوحيدة والأخيرة لوقف الإنهيار وإعادة إعمار ما دمره انفجار مرفأ بيروت".

وأضاف "المبادرة الفرنسية قائمة على تشكيل حكومة اختصاصيين لا ينتمون للأحزاب، تقوم بإصلاحات مصدرة بجدول زمني محدد، لا يتعدى أشهراً معدودة"، لافتاً إلى أن "عدم وجود أحزاب بالحكومة هو لأشهر معدودة فقط".

وشدّد على أنّ "تشكيل مثل هذه الحكومة والقيام بهذه الإصلاحات يسمح للرئيس ماكرون، حسبما تعهد أماناً جميعاً، بتجيش المجتمع الدولي للاستثمار وتوفير التمويل الخارجي للبنان، وهي الطريقة الوحيدة لوقف الإنهيار الرهيبة".



ميشال عون

الأوضاع لم تعد تحتمل مزيداً من التردّي

وتقول أوساط سياسية إن الضغوط الدولية قد تجبر التيار الوطني الحر على إبداء مرونة إزاء تشكيل حكومة اختصاصيين برئاسة الحريري، بيد أن الإشكال حالياً يكمن في موقف الثنائي الشيعي الذي يحاول تأويل المبادرة الفرنسية وفق قراءته وما تقتضيه مصلحته.

وسبق وأن قال بري قبل أيام، رداً على كلام ماكرون، إن المبادرة لا تعني نسف موازين القوى اللبنانية التي تميل لصالح فريقه مشدداً كما حارب الله على التمسك بحقيبة المالية أيضاً بتسمية الوزراء الشيعة داخل الحكومة.

وقب لقاء الحريري، دعا الرئيس اللبناني ميشال عون إلى سرعة تشكيل حكومة جديدة لعدم قدرة بلاده على تحمل المزيد من التردّي. وشدد عون في بيان للرئاسة على "وجود التمسك بالمبادرة الفرنسية وتشكيل حكومة جديدة بالسرعة الممكنة لأن الأوضاع لم تعد تحتمل مزيداً من التردّي".

بيروت - أبدي رئيس الحكومة اللبنانية السابق وزعيم تيار المستقبل سعد الحريري، تفاؤلاً عقب المشاورات التي أجراها مع كل من رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري، مؤكداً أنه سيرسل وفداً، الثلاثاء، للقاء الكتل السياسية البارزة وبينها كتلة حزب القوات اللبنانية.

وقال الحريري عقب اجتماع دام لنحو ساعة مع نبيه بري في عين التينة، مساء الإثنين، إن رئيس مجلس النواب كان واضحاً بالموافقة على البنود الإصلاحية في المبادرة الفرنسية "وهذا أمر مطمئن".

وأضاف أن "وفداً من قبلي سيقوم غداً بجولة استشارات للإطلاع على مواقف الكتل لاسيما تلك التي كانت في لقاء قصر السنوبر، وعليه يبني على الشيء مقتضاه"، في إشارة إلى القوى التي شاركت في الاجتماع مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال زيارته الثانية إلى بيروت مطلع سبتمبر الماضي.

وكانت القوى السياسية التي حضرت اللقاء بما في ذلك حزب الله، تعهدت بالتعاطي بإيجابية مع المبادرة الفرنسية، وهو ما لم يتحقق على أرض الواقع حينما عرقل الحزب وشريكه أمل جهود مصطفى أديب لتشكيل حكومة كفاءات مستقلة، ما دفع الأخير إلى الاعتذار.

وفي مقابل التفاؤل الذي أظهره الحريري لم يصدر أي تعقيب من رئيس مجلس النواب على خلاف عون الذي أعلن عقب اجتماعه في وقت سابق بزعم المستقبل تمسكه بالمبادرة الفرنسية، حاثاً على سرعة تشكيل حكومة جديدة.

وأعاد الحريري قبل أيام إحياء المبادرة الفرنسية التي قال بعضهم إنها دخلت في "كوما" من خلال إعلان أنه "مرشح حكماً" لرئاسة الحكومة. ويسبق حراك الحريري موعد الاستشارات النيابية الملزمة التي دعا إليها رئيس الجمهورية ميشال عون الخميس المقبل.

وقال رئيس الوزراء السابق في بيان إثر لقاء جرى في وقت سابق الإثنين مع عون في القصر الرئاسي، "أبلغته أنني سارسل وفداً للتواصل مع جميع الكتل السياسية الرئيسية للتأكد من أنها ما زالت ملتزمة بالكامل ببنود الوثيقة الفرنسية".

وأوضح أنه في حال تبين أن "هناك من غير رأي.. خاصة بالثقل الاقتصادي فيها ونسب الاختصاصيين، مع علمه المسبق أن ذلك يفضلها، فليتم فصل بحمل مسؤوليته أمام اللبنانيين ويبلغهم بهذا الأمر".

وفشلت القوى السياسية الشهر الماضي في ترجمة التعهد الذي قطعه مؤيد للنظام المصري على هذه النوعية من التقديرات بالانتقادات الحادة، وأن النظام لا يزال يرتب أوراقه بدقة، ويمتد أولوية الملف الأمني، الذي يحضر مع جميع اللقاءات العربية، وفي مقدمتها مع المسؤولين في العراق، لأن قضايا الإرهاب في المنطقة ممتدة ومتشابكة وعابرة للحدود.

وزاد أن حماية الدولة وتوفير غلاف عسكري قوي يحتلان أولوية لدى القاهرة، لأنها تتعرض لتحديات من جهات مختلفة تفرض عليها تنمية قدراتها المسلحة، مع زيادة سريعة في المشروعات التنموية لتخفيف الأزمات على شريحة كبيرة من المواطنين. وتمتلك مصر خبرات عريضة على مستوى الطموحات والتطلعات للقيام بدور إقليمي مؤثر، لكن الشعور بالمؤامرة وكثرة الفخاخ المنصوبة برسوخ في وجدان الجهات الفاعلة في صناعة القرار، ما يجعلها تحجم عن اتخاذ تحركات ممارسة دور قائد في المنطقة، يتناسب مع الجغرافيا السياسية والدفاع عن المقدرات بالهجوم وليس بالردع. وانعكس ذلك على علاقة مصر بالعراق على مدار السنوات الماضية، لأن القاهرة لا تريد الدخول في صدام مباشر مع إيران أو التحرش بتركيا، وتعرف أن تطوير العلاقات مع بغداد يتطلب

دور متقدم للديوان الملكي في رسم السياسات الحكومية في الأردن

حكومة جديدة يغلب عليها ساسة محافظون تؤدي اليمين الدستوري



مرحلة دقيقة تتطلب الحسم وسرعة التنفيذ

ولفت إلى أن الحكومة ستعمل على الإسراع بإنشاء المركز الوطني للسيطرة على الأوبئة والأمراض السارية ووضع الإطار القانوني والهيكلي لهذا المركز بما يلبي الأهداف المرجوة من إنشائه سواء في الجوانب العلاجية والوقائية والبحثية والرقابية، بحيث يكون قائماً وعملاً خلال الأشهر الثلاثة المقبلة. وتواجه الحكومة مهمة شاقة لإنعاش النمو في اقتصاد من المتوقع أن ينكمش بنحو 6 في المئة هذا العام، حيث يشهد الأردن أسوأ أزمة اقتصادية منذ سنوات زاد فيها الفقر بسبب الجائحة.

وتشهد الأردن هذا الشهر ارتفاع عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا تقريبا إلى مثلي العدد منذ بداية ظهور الحالات في مارس مما أثار تحذيرات من انهيار القطاع الطبي إذا خرج التفشي عن نطاق السيطرة. وأشار الخصاونة إلى أن "الحكومة ستضع نصب أعينها التحديات الداخلية والخارجية والوضع الإقليمي الصعب، لكن كل تلك التحديات لن تكون مشجبا للركون والتباطؤ، بل حافزا على العمل الموصل والمبادرة الجادة للإيفاء بأمانة المسؤولية التي أوكلت للحكومة، منطلقين في ذلك من مبدأ الاعتماد على الذات".

وستشرّف حكومة الخصاونة الجديدة على الانتخابات النيابية المقررة يوم العاشر من نوفمبر وسط ترجيحات بأن تحافظ القوى العنصرية على ثقلها، مقابل تراجع القوى الحزبية. بموجب قوانين الطوارئ المفروضة لاحتمال الجائحة. وأمضى رئيس الوزراء الجديد، الذي ينحدر من أسرة شغل أفرادها العديد من المناصب السياسية البارزة، أغلب حياته العامة في السلك الدبلوماسي ومفاوض على السلام مع إسرائيل وعمل في الفترة الأخيرة مستشاراً للقصر، لكن دون أن يكون له حضور إعلامي بارز. وإلى جانب محمد الصعس، احتفظ وزير الخارجية أيمن الصفدي بمنصبه، فيما جرى التخلي عن المخضرم سلامة حصاد لغائده توفيق يوسف الحلالة في منصب وزير الداخلية.

وتضم الحكومة الجديدة 32 عضواً يهيمن عليهم خليط من الخبراء والساسة المحافظين الذين كان لهم نفوذ كبير في حكومات سابقة. وأوضح الخصاونة في رد على كتاب التكليف أن حكومته ستركز على الملف الوبائي الذي يحتل أولوية ومعالجة تداعياته الاقتصادية والاجتماعية.

وقال إنه سيجري تشكيل فريق حكومي من الوزراء المختصين للعمل على سرعة إنجاز المهام والقرارات المتعلقة بمواجهة الوباء لرفع التنسيق والمتابعة بين الوزارات والجان القطاعية المعنية، ولسد أي ثغرات حيثما وجدت، ولضمان متابعة تنفيذ القرارات بالنسبة لمواجهة الوباء وبغيره من الملفات، وقد تضمنت التشكيلة الحكومية وزيراً بقوى شؤون التنسيق والمتابعة المختلف الإجراءات والقرارات الحكومية المتخذة بهذا الشأن.

الخريشا (من مواليد 1980) التي تعمل في الديوان الملكي منذ عام 2007 وتقلدت مناصب عدة، لكن دون أن يسجل لها أي ظهور إعلامي. وهذه المرة الأولى التي يتم فيها تعيين امرأة في دور متقدم في الديوان الملكي، وقد برزت في الفترة الأخيرة توجه لتعزيز حضور النسوة مع سعي واضح لتشبيب الطاقم العامل في الديوان.

وتقول الأوساط السياسية إن الأردن يشهد عملية تفكيك وإعادة تركيب للمشهد قبل الانتخابات التشريعية التي لم يعد يفصل عنها سوى أسابيع قليلة كسبب للوقت في ظل الملفات الضاغطة، وفي مقدمتها الملف الوبائي والإصلاحات التي يطالب بها صندوق النقد الدولي.

ولفت الأوساط إلى أن رئيس الوزراء الجديد بشر الخصاونة سيشغل ما بعد الاستحقاق ومن المتوقع أن يبقى على جزء مهم من طاقمه لاسيما الوزراء الجدد، وبعض الأسماء من حكومة عمر الرزاز على غرار وزير المالية محمد الصعس. وأدت الحكومة الجديدة الإثنين اليمين الدستوري أمام الملك عبدالله الثاني باستثناء وزيرين وخضعت للحجر الصحي بسبب فايروس كورونا. وكلف العاهل الأردني الدبلوماسي المخضرم الخصاونة (51 عاماً) بتشكيل الحكومة الجديدة الأربعاء الماضي بعد استقالة رئيس الوزراء السابق عمر الرزاز، في وقت يتزايد فيه الاستياء الشعبي من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة والقيود على الحريات العامة

يشهد الأردن تفكيك وإعادة تركيب في مواقع صنع القرار استعداداً لمجابهة تحديات كبرى في مقدمتها الملف الوبائي الذي بات يلقى بظلال قاتمة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تراجع الدعم الخارجي.

عمان - يشهد الأردن حراكاً لافتاً في علاقة بإعادة ترتيب بيته الداخلي الذي استوجبه المرحلة الحساسة التي تمر بها المملكة واضطرار عمان لاتخاذ قرارات حاسمة في الفترة المقبلة سواء في ما يتعلق بمواجهة جائحة فايروس كورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية المتكاثرة، لاسيما في ارتباطها باليمن.

والتوازي مع تشكيل حكومة جديدة برئاسة المستشار السياسي السابق للعاهل الأردني بشر الخصاونة أعلن عن تركيبها الإثنين، بدأ العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني حملة تغييرات على مستوى ديوانه، شملت بداية تعيين هيفاء تركي حديثة الخريشا، مستشارة له للسياسات برتبة ورايتب وزير، وسط حديث عن المزيد من التغييرات ستطال الديوان في الأيام المقبلة.

وترجح أوساط سياسية أردنية أن يلعب الديوان الملكي مستقبلاً دوراً متقدماً في ما يتعلق برسم السياسات الحكومية ومتابعتها في أدق تفاصيلها، وتذليل الأوساط حد تشبيبه بحكومة موازية، في ظل وعي بدقة المرحلة التي يمر بها الأردن، لاسيما مع تراجع الدعم المالي الأجنبي خصوصاً من الدول الخليجية.

برز في الفترة الأخيرة توجه لتعزيز الحضور النسوي مع سعي واضح لتشبيب الطاقم العامل في الديوان الملكي

ولطالما كان للديوان الملكي بصمته في الحكومات المتعاقبة لاسيما في الملفات الاقتصادية، وخير معبر عن ذلك استخدام مستشار الملك للشؤون المالية محمد الصعس، خلال الحكومة الأولى لعمر الرزاز وجرى الإبقاء عليه في منصبه مع حكومة الخصاونة، واحتفاظه بمنصب نائب رئيس الوزراء. ويسجل توجه لتقديم وجهه على مدار السنوات الماضية في ظل، ووترجم ذلك في تكليف بشر الخصاونة برئاسة الوزراء وترقية هيفاء تركي

تطوير القاهرة تعاونها مع بغداد تتحكم فيه أطر وحسابات معقدة

دفع ضريبة باهظة وتوسيعاً في الدور وأهدافه، ومراعاة لجملة من التناقضات التي تحيط بالأوضاع في بغداد.

القاهرة تملك مؤهلات للتفاعل وحتى الاشتباك مع قضايا مهمة في المنطقة، وقد أفقدها تربتها الزائد العديد من الفرص

وتبدو حالة العراق كاشفة لإدارة علاقات القاهرة مع الأزمات المتصاعدة في كل من سوريا ولبنان وليبيا والسودان، فقد لاحت بعض الفرص أو أنصافها، غير أن مصر أثرت عدم الانخراط وغلبت عليها القناعة بأن هذه الأزمات تندخل فيها مكونات إقليمية ودولية عديدة، وهي لا تزيد التورط في ما تصفه بـ"المستنقع"، بما يؤثر على أولوياتها. وفي ظل معادلة غامضة في بعض أبعادها، لن تستطيع مصر تطوير علاقاتها مع العراق أو غيره، وربما تضطر إلى فقدان دول في عداد الحليفة والصديقة، لأن التقديرات الراهنة تدور في فلك بفتقر إلى الرغبة في القيام بدور إقليمي، ومجابهة التحديات.

تزايدت الإشارات الإيجابية المتبادلة في الآونة الأخيرة، غير أنها لا تزال تفتقر إلى رؤية واضحة ومحددة، بإمكانها التعامل بجدية مع المشكلات التي تجابهها. ويؤكد متابعون، أن السياسة الخارجية لمصر أصبحت تتعد عن المخاطرة، وتتسم بالحذر في غالبية المقاربات، مع أن القاهرة لديها مؤهلات تمكنها من التفاعل وحتى الاشتباك مع قضايا مهمة في المنطقة، وقد أقدمها تربتها الزائد العديد من الفرص. ويرد

مهية بعد قطع مسافات مماثلة مع دول عربية على استعداد لتمد إليها يد المساعدة. ويقول مراقبون، إن الطريقة التي تدير بها القاهرة علاقاتها العربية تغلب عليها الكثافة الكمية في اللقاءات والاجتماعات على مستوى رفيع، وتشدّد على الحضور السياسي الظاهر من دون أكثرات بمدى انعكاسه على المضمون النهائي. ويضرب هؤلاء مثلاً بالعلاقة السياسية بين القاهرة وبغداد، حيث



كوابج عديدة تفرمل اندفاع مصر صوب العراق

أوضاعه منذ حوالي عقدين على هذا الأساس، وكل المحاولات الجادة للخروج من هذه الشرنقة تواجه بمطبات متباينة، يحتاج كسرهما إلى تحولات كبيرة في المجتمع العراقي وطبقته السياسية والمذهبية والأمنية. ويرى مراقبون أن من يتحدّثون عن عودة العراق إلى حاضنته العربية وقيامه بواجباته القومية، أكثرهم من الحالمين سياسياً، لأن تغيير المعادلة يفرض عليهم تحركات عميقة، لا بغداد حالياً تستطيع القيام بها، ولا القاهرة القريبة معنويًا منها لديها القدرة على الدخول في مواجهات صعبة مع الدول الطامعة في العراق، وهو ما ينسحب على الأردن أيضاً.

وتركت الدول العربية العراق لقمة سائغة لإيران منذ سنوات، ولم تبادر إلى الإقتراب منه إلا بعد أن باتت طهران متحكممة في مصيره، وحتى هذه لم تمثل استفزازاً عربياً كافياً لتبني خطوات محددة لمساعدة بغداد في التحلل من الغدق التي تطوقها.

وربما تكون الأزمات المتراكمة في العراق جراء التداخل الحاصل في الحسابات الداخلية والإقليمية والدولية، لعبت دوراً في كبح تطلعات مصر أو غيرها لحرق المسافات السياسية، وربما تكون الطبقة الحاكمة في بغداد غير

القاهرة - بدأ العراق يسلك طريقاً يوحى بالانفتاح على محيطه العربي، خاصة أن هناك تغييرات في الطبقة السياسية الحاكمة في بغداد تدفع نحو هذه الخطوة. وفهم من استقبال الرئيس عبدالفتاح السيسي، الإثنين، لوزير خارجية العراق فؤاد حسين، أن بغداد عازمة على تطوير علاقاتها الثنائية مع القاهرة، والأخيرة تبادلها المعاني نفسها. وأعلن وزير الخارجية العراقي، أن رئيس الحكومة المصرية مصطفى مديبولي سيقوم بزيارة إلى بغداد نهاية أكتوبر الجاري، وسيتم خلالها تفعيل مذكرات التفاهم المشتركة التي وقّعت في السابق وترجمتها على أرض الواقع. ويعقد وزراء الخارجية المصري وسامح شكري، والأردني أيمن الصفدي، والعراقي فؤاد حسين، اجتماعاً في القاهرة، الثلاثاء، لبحث أطر تعزيز التعاون بين الدول الثلاث.

ويدرك العراق ومصر والأردن حجم التحديات التي تواجه تطوير التعاون بينهم، ويبدو أنهم اختاروا الحلقة الاقتصادية الأسهل والأضمن، التي تلبى مصالح كل طرف دون الدخول في مآهات إقليمية. ويمثل العراق حالة خاصة بين دول المنطقة، حيث تهيم إيران على الكثير من مفاصل الحل والعقد فيه، وجرى ترتيب